أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي السوداني

أ/ سعيد أحمد سليمان محمد*

المقدمة:

شهد السودان خلال عشر السنوات الماضية تطورات كبيرة ومهمة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، حيث تم توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة والحركة الشعبية في العام 2005م لتنهي حربًا دامت أكثر من 25 عامًا مما أفضى إلى استقرار – سياسي وأمني معًا – انعكس إيجابًا على الاقتصاد حيث تدفقت الاستثمارات الأجنبية واحتل السودان المركز الثالث بين الدول العربية الأكثر جاذبية للاستثمار بعد السعودية والجزائر بمبلغ 4.8 مليار دولار مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط في تلك الفترة مما أدى إلى تدفق موارد مالية ضخمة إلى الخزينة العامة للدولة واستقرار سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية، ولكن هذا الحال لم يدم طويلًا حيث اندلعت الأزمة المالية العالمية في العام 2008م حيث انخفضت أسعار النفط إلى مستويات قياسية وتبعًا لذلك انخفضت إيرادات الميزانية العامة للدولة و التي تعتمد على إيرادات النفط بنسبة تفوق 45% مما أدى إلى تآكل احتياطيات الحكومة من ORSA، مع تنامي اعتماد الحكومة على تمويل عجز الموازنة عبر الاستدانة من البنك المركزي (التمويل التضخمي) بموجب المادة (48 -1) من قانون بنك السودان المركزي لعام 2002م إذ يجوز منح تسليف مؤقت للحكومة لا يتعدى 15% من إجمالي تقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية. مع استئثار الحكومة بالموارد المالية على حساب القطاع الخاص وهو ما يعرف اقتصاديًّا بأثر المزاحمة (Crowding Out) مما أدى إلى إضعاف دور القطاع الخاص في الاقتصاد لافتقاره للتمويل الكافي.

---

* الإمام الهادي.

كما شهد العام2011م صدمة كبيرة في المجالات كافة – الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – جراء انفصال جنوب السودان عن الدولة الأم، ولكن تبقى الصدمة الاقتصادية هي الأقوى و ما تبع ذلك من أزمة على القطاعين النقدي و المالي حيث فقدت البلاد 50% من إيرادات الموازنة و65% من عائدات العملة الصعبة و90% من إجمالي الصادرات، و انهارت العملة الوطنية، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات وقفزت معدلات التضخم إلى أرقام قياسية.

كل هذه التطورات أدت إلى ضغوط كبيرة على الموازنة العامة للدولة من تخفيض الإنفاق العام و البحث عن موارد حقيقية لسد عجز الموازنة العامة و وضع بعض البرامج لتلافي آثار انفصال جنوب السودان كالبرنامج الثلاثي الإسعافي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد السوداني يعاني من اختلالات كبيرة في المؤشرات الداخلية والخارجية، من ارتفاع في معدلات التضخم والبطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، واختلال ميزان المدفوعات خاصة في الفترة التي تلت انفصال جنوب السودان، لذلك عملت الدولة على وضع سياسات طويلة وقصيرة المدى من خلال استخدامها لأدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن هنا يظهر التساؤل الرئيس للدراسة:

ما هو أثر السياسات المالية على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان ؟

إضافة للأسئلة الفرعية التالية:

1- هل قامت الموازنة بتخصيص الموارد المالية الكافية للقطاعات الإنتاجية ؟

2- هل هناك تنسيق بين السياسة المالية والنقدية في إدارة الاقتصاد ؟

3- ما هي المصادر الرئيسة للإيرادات العامة ؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية السياسات المالية، التي لها دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و حيث تأتي جميع المؤشرات الاقتصادية انعكاسًا لهذه السياسات سواء كان ذلك سلبًا أو إيجابًا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتوضيح آثار السياسات المالية في عوامل الاستقرار الاقتصادي، و إلى أي مدى أسهمت هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان، كما تهدف الدراسة أيضًا إلى توضيح التدخل الأمثل للدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة الإلمام و التعرف بشكل أكبر على السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

فرضية الدراسة:

1- عدم تخصيص الموارد المالية الكافية، أثر سلبًا في نمو القطاعات الإنتاجية.

2- أدى التوسع الرأسي المستمر في معدلات الضرائب غير المباشرة، إلى زيادة معدلات التضخم.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي بالإضافة للمنهج التاريخي

أثر السياسة المالية على عوامل الاستقرار الاقتصادي:

أولًا: معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي

يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي هدفًا أساسيًّا تسعى له جميع الدول النامية والمتقدمة، وتحقيق معدلات نمو عالية في الدخل القومي يعني ارتفاع كفاءة أدوت التنمية الاقتصادية في هذه الدول. و النمو ضروري كونه يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي زيادة الادخار ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنمو الاقتصادي يعني مزيدًا من السلع والخدمات

المنتجة داخل الاقتصاد القومي و يعني ذلك زيادة العرض الكلي (زيادة الإنتاج) المحلي للدولة وبالتالي المساهمة في تقليل الاعتماد على العالم الخارجي وتحسين وضع الميزان التجاري بتصدير الفائض إلى الخارج و جلب مزيد من العملات الحرة التي يمكن من خلالها الحفاظ على قيمة العملة المحلية و اتباع سياسة سعر الصرف المناسبة، إضافة إلى زيادة فرص العمل مما يؤدي إلى تقليل معدلات البطالة، وتقليل معدلات التضخم في الاقتصاد.

ويعتبر الاستقرار السياسي ضروري لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن خلاله تستقر الرؤى والأهداف والسياسات الخاصة ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

وصل السودان إلى نهاية فترة الطفرة النفطية التي استمرت عشر سنوات من عام 1999م إلى عام2010 م [2]، وخلال هذه الفترة نما الاقتصاد ستة أمثال حجمه الأصلي مقاسًا إلى إجمالي الناتج القومي الاسمي من10 مليار دولار إلى 60 مليار دولار في العام 2010م وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي (سعر الدولار الثابت لعام 2000م) وهو مقياس مختصر للمستوى المعيشة للمواطن العادي حوالي 55% من 334 دولارًا عام 1999م إلى 524 دولارًا عام 2010م ويتناقض هذا تناقضًا كبيرًا مع الوضع الذي ساد في الفترة السابقة لظهور النفط عندما تراوح متوسط دخل الفرد الحقيقي في معظمه ضمن نطاق 200 إلى 300 دولار خلال فترة استمرت أربعة عقود[3].

[1] مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي الاقتصاد السوداني، مكتبة الشريف الأكاديمية،الخرطوم 2012م

[2] البنك الدولي – النشرة الاقتصادية القطرية، جمهورية السودان، ديسمبر 2012ص6

[3].مرجع سبق ذكره ص4

و ارتفعت الإيرادات النفطية الضخمة مع استخدام الاحتياطي خلال فترة الطفرة النفطية وتم استخراج كميات من النفط تعادل قيمتها 83 مليار دولار (252 مليار جنيه) بين عامي 2011-1999م.

جدول (3-6)

يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

مليون جنيه

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو الاقتصادي
2007	113182.2	%10.9
2008	135511.7	%6.4
2009	141010	%5.9
2010	1622088	%5.2
2011	186,689	%1.9
2012	243,412.8	%1.4
2013	294,630.3	%3.6

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (3-1)يوضح معدل النمو الاقتصادي

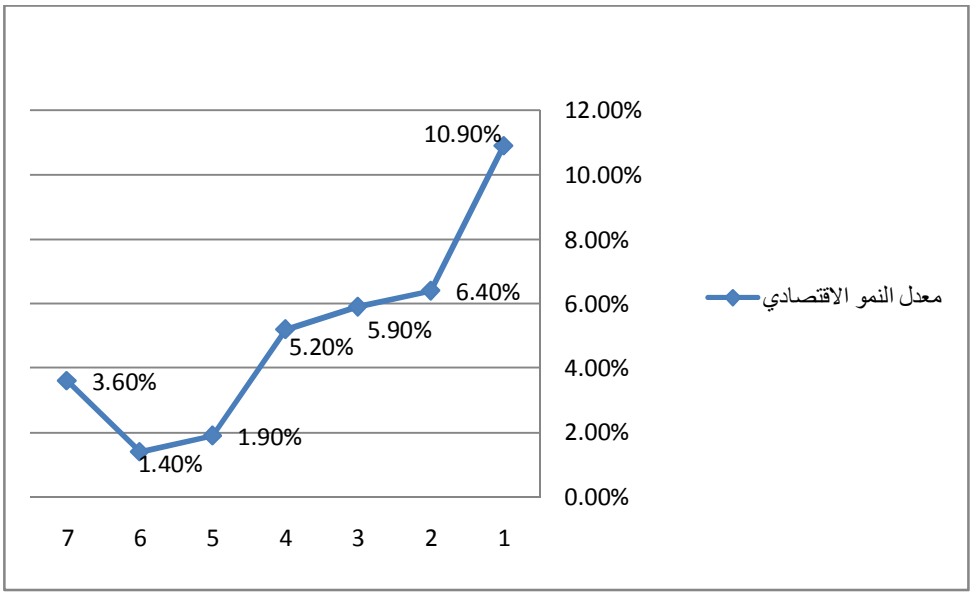

المصدر: من إعداد الباحث

متوسط دخل الفرد:

يعتبر متوسط دخل الفرد من المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي من خلالها يتم التعرف الجهود المبذولة في عمليات التنمية الاقتصادية، و يعد من المعايير التي يتم من خلالها تصنيف الدول إلى متقدمة ونامية، والدخل الحقيقي للفرد يعبر عن قدرته على شراء السلع والخدمات فكلما زاد الدخل بنسبة أكبر من الأسعار انتقل الفرد إلى مستوى أفضل من الرفاهية. و لذلك تعتبر زيادة متوسط الدخل من الأهداف التي تسعى جميع الدول إلى بلوغها و هي محصلة جهود عمليات التنمية[1].

[1] مهدي عثمان الركابي، مرجع سبق ذكره،ص135

ويرجع تدني مستوى المعيشة في السودان إلى ضعف مستوى متوسط دخل، إذ يشير التقرير السنوي للبنك الدولي إلى أن متوسط دخل الفرد للعام 2009م يبلغ 1509$ دولار أمريكي فقط في حين أن متوسط دخل الفرد في دول جنوب الصحراء يبلغ4000$ دولار أمريكي، فضلًا عن الغالبية العظمى من السكان يعيشون تحت خط الفقر – حوالي 46.5% من السكان حسب إحصاء السكان لعام 2009م[1].

ولكن استخدام معيار متوسط دخل الفرد غير دقيق إذ توجد به بعض المحاذير ويجب عدم الاعتماد عليه بصورة كبيرة لأنه يتجاهل أشياء مهمة – رغم أهميته – منها أنه لا يوجد تعبير دقيق عن الرفاهية الاقتصادية الفعلية للفرد لأنه يقوم على قسمة الناتج القومي على عدد السكان، وبذلك لا تكون عملية التوزيع الفعلية واضحة لأن دخل بعض السكان قد يكون أعلى من المتوسط و البعض الآخر أقل من المتوسط. و أيضًا مدى دقة تقديرات الناتج القومي داخل الاقتصاد مع وجود قطاع غير رسمي لا نستطيع أن نتجاهل وزنه مثل الصناعات الصغيرة

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO) أن هذا القطاع يسهم بنحو 5-35% من الناتج المحلي بجانب أن هناك استهلاكًا عائليًّا لا يدخل من خلال السوق.

يقسَّم الناتج المحلي الإجمالي في السودان إلى ثلاث قطاعات رئيسية وهي: القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، و القطاع الخدمي.

يتكون القطاع الزراعي من الزراعة المروية والزراعة المطرية الآلية والزراعة المطرية التقليدية والثروة الحيوانية والغابات، ويتكون القطاع الصناعي من التعدين والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه و التشييد، و يتكون قطاع الخدمات من الخدمات الحكومية وخدمات أخرى.

[1] عبد الرحمن حسن علي حمد ،اقتصاديات المالية العامة، مطبعة البنا للطباعة والنشر، الخرطوم 2014،ص64

أولًا: القطاع الزراعي:

ظلت الزراعة ومنذ زمن بعيد القطاع الرائد في الاقتصاد السوداني ويظهر ذلك بوضوح من ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و اشتغال نسبة كبيرة من العمالة فيها بالإضافة إلى اعتماد معظم الصادرات غير النفطية عليها [1]. وكانت صادرات القطاع الزراعي تعتبر أكبر مصدر للنقد الأجنبي بعد قطاع البترول والتعدين ويمتلك السودان أكبر مساحة مروية في أفريقيا جنوب الصحراء، وينتج سلة من المحاصيل المتنوعة، بما ذلك القطن والسمسم والصمغ العربي إلى جانب الثروة الحيوانية، وتُنتج هذه المحاصيل والماشية في الأراضي المطرية وتوفر فرص مصادر العمل والإعاشة لفقراء الريف[2]، إلى جانب توفير المدخلات الصناعية للقطاع الصناعي المحلي، مثل قطاعات صناعة الزيوت والجلود والسكر بالرغم من وجود هذه الإمكانيات الطبيعية والفرص المتاحة للتكامل بين القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية وفرص التوسع في الصادرات الزراعية فما زالت المساحات المستغلة محدودة وتمثل حوالي 15– 20% من جملة الأراضي الصالحة للزراعة وتبلغ مساحة الزراعة المطرية 5% من جملة الأراضي المتاحة.

تراجع نمو القطاع الزراعي بعد ظهور موارد البترول منذ عام 1999م من 10.8% في عام 2000م إلى 5.2% في العام 2010م وعليه تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 49.8% في 1999م إلى 31.3% في العام 2010م وإلى 31.5 في عام 2011م و انخفض مرة أخرى في العام 2013م إلى 30.6%، كما تراجعت قدرته التنافسية في الأسواق الداخلية و الخارجية بسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية بعد دخول البترول في الاقتصاد، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج

[1] مهدي عثمان الركابي، مرجع سبق ذكره، ص154.

[2] عبد الوهاب عثمان شيخ موسى(الجزء الثاني)، مرجع سبق ذكره، ص196

والتسويق. لقد ساهم هذا التطور السالب في النمو للقطاع الزراعي في ارتفاع معدل الفقر في الريف وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في صادرت البلاد.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى تراجع نمو القطاع الزراعي المنهجية التي اتبعتها الدولة في استخدام موارد البترول السوداني، إذ وجهت الدولة كل موارد البترول إلى تمويل نفقات الموازنة الجارية المتوسعة،خاصة بعد إعادة هيكلة الأجهزة السياسية والتنفيذية والدستورية لتستوعب متطلبات اتفاقية السلام الشامل [1].

وتراجعت القدرة التنافسية للقطاع على استقطاب الاستثمارات وجذب موارد البترول مما أثر سلبًا على حوافز المنتجين وأبعد الشباب عن القطاع الزراعي مما عمق من مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن كما أثر التراجع في الإنتاج الزراعي على قطاع واسع من نشاط الصناعات التحويلية، مثل الزيوت النباتية والصابون والنسيج.....إلخ

و من أسباب تخلف القطاع الزراعي أيضًا تراجع الإنتاجية نسبة لتخلف استخدام التقانة في مختلف مراحل العمليات الزراعية والتسويقية، ونتيجة ضعف مخرجات مراكز البحوث الزراعية والبيطرية وارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق كما تراجعت القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي وانخفاض دخول المنتجين.

و يعتبر التخلف في استخدام التقانة الحديثة في كل مراحل العمليات الإنتاجية وضعف القدرة التنافسية من أهم أسباب تدني الإنتاج والإنتاجية وضعف القدرة التنافسية للصادرات، وخاصة في حالة الزراعة المطرية، وبمقارنة مستويات إنتاجية الفدان للمحاصيل المختلفة بين الإنتاج في مركز البحوث وحقول المزارعين يتضح الأثر الذي يمكن أن يحققه استخدام التقانة ومخرجات البحوث في الإنتاج الزراعي والجدول (3-7) يوضح ذلك

[1] مرجع سبق ذكره ص198

جدول (3-7)

استخدام التقانة ومخرجات البحوث في الإنتاج الزراعي

المحصول	الإنتاج في مراكز البحوث كجم / فدان	الإنتاج في حقول المزارع فدان / كجم	نسبة الإنتاج في حقول المزارع
الذرة	540	42	%8
الفول السوداني	546	186	%34
السمسم	180	17	%9

المصدر: تقرير البنك الدولي

نجد أن للسياسة المالية أثرًا كبيرًا في تحقيق معدلات نمو عالية، للقطاعات الإنتاجية وخاصة في القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى التمويل لتوفير المتطلبات من بذور محسنة ونقل التقانات الحديثة وإقامة وتفعيل دور مراكز البحوث الزراعية للزيادة الإنتاجية وبالرجوع إلى أرض الواقع نجد أن هنالك إهمالا كبيرًا للقطاع الزراعي حيث إن الموازنة لم توفر الموارد الكافية لهذا القطاع مع ضعف التنسيق مع السياسة النقدية في توجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية. كما ذكر في التحليل السابق.

وكما هو الحال في العديد من الدول النامية، فإن الفقراء في السودان أقل قدرة على الحصول على آليات مالية تحمي القيمة الحقيقية لدخولهم و أموالهم، و تعتبر النفقات التنموية أكثر من إي نفقات أخرى في صالح الفقراء [1] وتقع النسبة الأكبر من حالات الفقر في السودان بين شريحة المزارعين.

[1] البنك الدولي،، النشرة الاقتصادية القطرية،جمهورية السودان،2012ص7

مهددات ومعوقات القطاع الزراعي في السودان :

يواجه القطاع الزراعي في السودان عدد من المعوقات الطبيعية والاقتصادية والتنظيمية

أولًا: المعوقات الطبيعية

يعتمد القطاع الزراعي في السودان بصورة أساسية على قطاع الزراعة المطرية حيث شكل نسبة 93% من جملة المساحة المزروعة في عام 2013م، ويأتي الإنتاج تباعًا لكميات الأمطار وتوزيعها، أي كلما كان موسم الخريف جيدًا، أدى ذلك إلى زيادة الكميات المنتجة، ونظرًا لتباين كمية الأمطار وتباين توزيعها من عام لآخر تذبذب الإنتاج.

جدول (3-9)

يوضح المساحة المزروعة لموسمي 2012\2011و2013\2012

مليون فدان

الموسم	الزراعة المروية		الزراعة المطرية		جملة المساحة المزروعة
	المساحة المزروعة	النسبة إلى إجمالي المساحة المزروعة	المساحة المزروعة	النسبة إلى إجمالي المساحة المزروعة	
2011\2012	3.5	%8.5	37.6	%91.4	41.1
2012\2013	3.6	%7.1	47.0	%93	50.6

المصدر: بنك السودان المركزي

ثانيًا: المعوقات الاقتصادية:

هناك عدد من المحددات والمعوقات الاقتصادية التي تقف دون إحداث تطور كبير وشامل في القطاع الزراعي وفي تحريكه بالقدر الذي يحدث الطفرة الاقتصادية المنشودة، من أهم هذه المعوقات:

1- تدهور البنيات الأساسية.

2- قصور الموارد المالية، وضعف التمويل المصرفي الموجه للقطاع الزراعي.

3- محدودية السوق المحلي ويظهر جليًّا خاصة في فترات الإنتاج الوفير.

4- قصور سياسات التسعير، خصوصًا الأسعار التشجعية للمحاصيل.

5- المنافسة الخارجية لمنتجات القطاع الزراعي، مع عدم تقديم الحماية الكافية للمنتج الوطني.

ثالثًا: المعوقات التنظيمية

يعاني القطاع الزراعي من معوقات عديدة تتعلق بالنظـــم المؤسسية والتنظيمية ويتمثل أهمها في الآتي:

1- قصور قوانين الأرض والحيازة وعلاقات الإنتاج.

2- تراجع مؤسسات الخدمة الزراعية.

3- ضعف التدريب والتأهيل.

4- تراجع المؤسسات التعاونية الزراعية.

5- الفساد الإداري،خاصة فيما يتعلق بالتقاوي الفاسدة والتي ظلت تتكرر بصورة مستمرة خاصة في المواسم الأخيرة مما كان له الأثر البليغ في ضعف الإنتاج.

ثانيًا: القطاع الصناعي:

ارتفعت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 2.2% إلى 2.9% في العام 2013 بينما يلاحظ ثبات نسبة مساهمة التعدين والمحاجر في 20.6% في عام 2013 ومساهمة الصناعة التحويلية ب15% في 2013 وانخفضت مساهمة الكهرباء

والمياه من 2.7% إلى 2.6% في 2013م بينما بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي23% خلال الفترة 2007 – 2011 و20% خلال عامي 2012– 2013م

قطاع الصناعة التحويلية :

تتميز الصناعة التحويلية بقدرتها الفائقة على سرعة الاستجابة لتـــأثير التقانات الحديثة إلى جانب قدرتها على التكامل مع القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة مع القطاع الزراعي والاستفادة من التشابك الخلفي والأمامي مع تلك القطاعات الإنتاجية في إحداث التنويع الواسع في الإنتاج وقد أدى القصور في تطبيق الجرعات الكافية للتقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق إلى تخلف قطاع الصناعة التحويلية. وتمثل أهم مظاهر تخلف القطاع الصناعي في الافتقار للتنوع وضعف القدرة التنافسية لإنتاج الصناعة التحويلية في الأسواق الخارجية وداخليًّا للسلع المستوردة خاصة أسواق الكوميسا، هذا إلى جانب قصور سياسات الدولة الإنتاجية في إيلاء الاهتمام بالتكامل الأفقي والرأسي بين القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية. و من ابرز مظاهر الاختلال في هيكل الصناعة التحويلية حسب الإحصاء الصناعي، أن ثماني صناعات فرعية فقط من مجموع 82 صناعة فرعية تسهم بصورة إيجابية في الميزان التجاري، أما مساهمة الصناعة الفرعية الأخرى فإنها سالبة في الميزان التجاري و أن 87% من جملة الصادرات الصناعية تأتي من مساهمة صناعتين فقط هما صناعة السكر بنسبة 46% وصناعة تكرير النفط 41% ومع وزيادة معدلات الاستهلاك الماثلة في الاقتصاد السوداني بعد ظهور البترول فقد تراجعت مساهمة هاتين الصناعتين الفرعيتين في الصادر وتراجعت نسبة الإنتاج المحلي من السكر من 112% في عام 1999م إلى أقل من 60% في عام 2010م و أصبح السودان يستورد أكثر من 50% من احتياجه من السكر من الخارج مما شكل عبئًا على الحساب الجاري.

ومن المتوقع أن يتفاقم هذا العبء على الحساب الجاري ما لم تحدث استثمارات أفقية ورأسية في مجالات إنتاج السكر وإنتاج النفط، خاصة في ظل الاستهلاك المتوسع لهاتين السلعتين وخروج جزء كبير من إنتاج النفط من دائرة الاقتصاد الوطني بعد انفصال جنوب السودان[1].

أهم المشاكل التي تواجه الصناعة في السودان:

ضعف التمويل المتاح وارتفاع تكلفته، وعدم توفر مدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي بالكميات والمواصفات المطلوبة والسعر المناسب عالميًّا. بالإضافة إلى الضرائب والرسوم و الجبايات المتعددة التي تضعف القدرة التنافسية للإنتاج الوطني.

ومع ضعف البنيات الأساسية وعدم توفر مدخلات العديد من الخدمات الضرورية في المناطق الصناعية. و إغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة منخفضة التكلفة رديئة الجودة.

و إنهاء الامتيازات التي كانت تتمتع بها بعض القطاعات الصناعية. والسياسات الخاصة بتصدير بعض المواد الخام التي تحتاجها الصناعة المحلية. وعدم موافقة مخرجات التعليم لمتطلبات العمالة الفنية،وعدم استقرار السياسات التي لها أثر مباشر على التنمية الصناعية[2].

والتقاطع في الاختصاصات وعدم التنسيق بين الجهات المختصة والتدخل المستمر من الأجهزة الحكومية وعدم الالتزام بتطبيق المواصفات على المنتجات [3].

---

[1] عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (الجزء الثاني) مرجع سبق ذكره، ص219

[2] عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، شركة مطابع السودان للعملة، السودان 2001،ص 133

[3]. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (الجزء الثاني) مرجع سبق ذكره، ص219

وأثرت المشكلات الخاصة في توقف بعض المصانع التي تمد مصانع أخرى ببعض المدخلات والمكونات. مع ضعف العلاقة بين المراكز البحثية والقطاع الصناعي وعدم مواكبة البحوث في احتياجات الصناعة والتحصيل المقدم من ضريبة القيمة المضافة مما يلقي على المنشأة الصناعية بأعباء تنموية جديدة علمًا بأن هذه الضريبة تحصل كضريبة مبيعات.

وبالإضافة إلى فقدان الصناعة للقدرة على المنافسة نتيجة للمتغيرات الفنية المتلاحقة مما يتطلب مزج مزيدٍ من الاستثمارات في ظل ظروف التمويل المكلف والمتعسر وسرعة دوران العمالة خاصة المتدربة مما يفقد المصانع الكثير من الكوادر المؤهلة.وعدم توفر الطاقة الكهربائية في بعض المناطق الصناعية الجديدة،وغياب القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.

ثالثـــاً: قطاع الخدمات:

يمثل قطاع الخدمات المكون الثالث من مكونات الناتج القومي الإجمالي وهو يضم العديد من الأنشطة والقطاعات الفرعية المنضوية تحته، مثل الخدمات المالية (مصرفية مالية وشركات تأمين) والسياحة والنقل والبناء والتشييد والتجارة والتعليم والصحة.. إلخ وقد ظل يمثل نسبة عالية مقارنة بالقطاعين(الزراعي والصناعي) واستقرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين 48.9% و48.2% خلال الأعوام2007حتى 2009م ثم انخفضت النسبة إلى 47.5% في العام 2010م وتمثل الخدمات الحكومية وخدمات التمويل والتأمين والعقارات أهم مكونات قطاعي الخدمات فقد استحوذت هذه الأنشطة على نسبة تراوحت بين 25.7% في عام 2011م و24.7% في عام 2010م، كما يلاحظ انخفاض مساهمة القطاعات الفرعية المكونة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013 مقارنة مع العام 2012 حيث انخفضت مساهمة التجارة والفنادق و المطاعم من8.9% في 2012 إلى 8.8 % في العام 2013 والنقل والمواصلات من 10.9% في عام 2012م إلى 10.8% في2013

والتمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من 12.4% في 2012م إلى 12.3% في 2013م والمجتمع وخدمات الأعمال من 1.3% في 2012م إلى سالب1.9 % في العام 2013م بينما يلاحظ ثبات مساهمة البناء و التشييد في 3.4% في العام 2013م وثبات مساهمة قطاع الخدمات الخاصة غير الربحية في 0.8 % في العام 2013م.

وبلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات 44.1% في الفترة 2007 إلى 2011 و47.8% خلال عامي 2012 – 2013

جدول (3–10)

يوضح مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2013م

%

العام	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي
2007	%35.1	%22.7	%42.2
2008	%35.7	%25.2	%39.1
2009	%35.7	%21.4	%42.9
2010	%32.5	%24.7	%42.8
2011	%28.9	%23.2	%47.9
2012	%30.6	%20.4	%49.0
2013	% 30.6	%21.1	%48.3

المصدر التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

ثانيًا: المستوى العام للأسعار (التضخم)

من الأهداف الأساسية للسياسة المالية المحافظة على استقرار القيمة الداخلية (الأسعار) والخارجية (سعر الصرف) ويعتبر التضخم أيضًا انعكاسًا و نتيجة للسياسات الفاشلة للسلطات المالية والنقدية؛ في تحقيق أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ألا وهو الحفاظ على المستوى العام للأسعار.

جدول (3-11)

تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة 2007-2014

العام	المستهدف	الفعلى
2007	%8	%5.4
2008	%9	%14.3
2009	%9	%11.2
2010	%9	%13
2011	%12	%18.1
2012	%25	%35.1
2013	%22	%37.1
2014	–	%36.9

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

أسباب ارتفاع معدلات التضخم في السودان:

يلاحظ من الجدول (3-11) تنامي معدلات التضخم بصورة مستمرة وذلك ابتداءً من العام 2008م إبان فترة الأزمة المالية العالمية، ومع تواصل ارتفاعه بمعدلات قياسية فاقت نسبة 35% في الفترة التي تلت انفصال جنوب السودان ونجد أن التضخم في السودان ظاهرة مركبة ومعقدة ناتجة من تداخل وتفاعل عدة مسببات، سواء من ناحية الطلب الكلي أو مستوى تكلفة الإنتاج أو العوامل الهيكلية.

وحسب دراسات صندوق النقد الدولي وبنك السودان، أشارت إلى أن أهم التطورات المولدة للضغوط التضخمية ترتبط بأداء سعر الصرف ونمو عرض النقود، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وأن أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان أكبر وأهم من المتغيرات النقدية، الأمر الذي يخالف ما هو معروف عن مسببات التضخم في الأدبيات الاقتصادية، والتي تشير إلى أن المتغيرات النقدية

والتوسع النقدي هو السبب الرئيسي للتضخم(في الفترة التي تلت انفصال جنوب السودان).

كما أن الاقتصاد السوداني يعاني من التضخم الركودي وينتج هذا النوع من التضخم عندما يكون هناك زيادة في الطلب الكلي أكثر من الطاقة الإنتاجية الحالية للاقتصاد وترتفع أسعار عوامل الإنتاج الأخرى فترتفع تكاليف الإنتاج بصورة عامة ويلجأ أصحاب الأعمال إلى خفض الإنتاج وزيادة أسعار السلع مما ينتج عنه ما عرف بالتضخم الركودي (بطالة وتضخم في الاقتصاد) ومن أهم العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم في السودان: أنه لم تسهم الموازنة العامة في كبح جماح معدل التضخم المستمر في الارتفاع والذي لا يزال مصدر قلق رئيسي للاقتصاد الوطني [1]. مع انخفاض معدل النمو من 5,20% في العام 2010 إلى 1,9% في العام 2011 ثم 1,7 في 2012م نسبة لانفصال الجنوب إذ فقدت البلاد موارد النفط مما أدى لاختلالات أساسية في جسم الاقتصاد، بفقدان 65% من موارد النقد الأجنبي، بجانب انخفاض إيرادات الموازنة العامة بما يقارب 50 % وحدوث فجوة ضخمة في موازنة الدولة وارتفاع كبير في عجز الموازنة، وتدني الإنتاج في القطاع الزراعي والصناعي بسبب ضعف مخصصات التنمية وضعف التمويل المصرفي إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي تعاني منها هذه القطاعات، مع ارتفاع التكاليف الإنتاج مما أسهم في ارتفاع التضخم بصورة أكبر، وكما كان لرفع الدعم عن المحروقات الذي تم في يونيو2012 م آثار مباشرة وغير مباشرة في ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة حيث ارتفعت أسعار المحروقات وتكلفة الإنتاج و تكلفة النقل والترحيل، و بالتالي التضخم.

[1]. البنك الدولي، جمهورية السودان، النشرة الاقتصادية القطرية، مايو 2013 ص3.

كما أن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعًا مضطردًا في الإنفاق الحكومي الجاري خلال الفترة من 2010 – 2013 من مبلغ 24,1 مليار جنيه إلى 30,8 مليار جنيه أي بنسبة 25 % في الوقت الذي كانت فيه السياسة المعتمدة تطالب بخفض الإنفاق، كما أن ارتفاع الإنفاق لم يقابله ارتفاع مماثل في الإيرادات العامة، مع الاعتماد الكبير للحكومة على التمويل التضخمي لسد عجز الموازنة العامة، حيث بلغت الإستدانه المباشرة من البنك المركزى مبلغ 1,5 مليار جنيه وساهم ذلك بنسبة 16% في سد عجز الموازنة العامة في عام 2011م وارتفعت مرة أخرى إلى 2 مليار جنيه بنهاية عام 2012م وبنسبة26.1%. وواصلت في الارتفاع حتى بلغت 2,4 مليار جنيه وبنسبة 37% في سد عجز الموازنة في عام 2013م [1].

وكما تسبب عدم التنسيق بين السياسة والنقدية في كبح جماح التضخم حيث كان لارتفاع عرض النقود أثره الواضح، في زيادة معدلات التضخم ومن ثم زيادة تكلفة الإنتاج بصورة كبيرة مما انعكس على أسعار السلع، إضافة إلى التوسع الرأسي في زيادة معدلات الضريبة حيث ارتفعت معدلات الضريبة على القيمة المضافة في 2007 م إلى 12% وفي يناير من العام 2008م ارتفع المعدل إلى 15% وأخيرا في يونيو 2012م تم اعتماد معدل 17% للقيمة المضافة.

ومن الملاحظ اعتماد هيكل الإيرادات الضريبية على الضرائب غير المباشرة، لذلك نجد أن الضرائب غير المباشرة لها أثرها الواضح على ارتفاع المستوى العام للأسعار وذلك من خلال انتقال العبء الضريبي للمستهلكين.

المستهلكين ⟵ العبء الاقتصادي ⟵ العبء القانوني

كما أن معدلات التضخم الناتجة من أن السلع المستوردة (التضخم المستورد) تمثل أكثر من 65% من مكونات سلة مقياس الأسعار الاستهلاكية، وأثبت

[1] تقرير بنك السودان المركزي 2013م

الدراسات التطبيقية لحالة السودان، أن معدلات سعر الصرف انعكس على الأسعار المحلية بنسبة 62%، إن عدم الاستقرار الحالي لسعر الصرف وتزايد الفجوة بين السعر الرسمي والموازي الذي يصل إلى أكثر من 25%؛ أهم مسببات ظاهرة التضخم في السودان.

جدول (3-12)

تطور سعر صرف الجنيه في مقابل الدولار في الفترة من 2007-2013 م

جنيه

العام	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
2007	2.0159	2.060
2008	2.0913	2.060
2009	2.3259	2.680
2010	2.4980	4.500
2011	2.6769	4.500
2012	3.5737	6.000
2013	5.7000	8.200

المصدر: بنك السودان المركزي

ونجد أن عدم قدرة البنك المركزي على ضخ كميات كبيرة من النقد الأجنبي أدى إلى تدهور قيمة الجنيه في السوق الموازي التي وصلت في نهاية فترة الدراسة إلى 8,200 جنيه للدولار الواحد، والذي يلجأ إليه التجار في حالة عدم حصولهم على النقد الأجنبي من الصرافات والبنك المركزي، من خلال شراء احتياجاتهم من النقد من السوق الموازي مما أدى إلى ارتفاع التكلفة وبالتالي الأسعار.

بالإضافة لرفع السلطات النقدية (بنك السودان المركزي) المستمر لسعر صرف الدولار الجمركي في مقابل الجنيه، حيث ارتفع من 2.7 جنيه إلى 3.58 جنيه

في عام 2012م إلى أن وصل في العام 2014م إلى 5.72 جنيه، مما كان له الأثر الواضح في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

جدول (3-13)

يوضح تطور سعر صرف الدولار الجمركي مقابل الجنيه

العام	الدولار الجمركي
2009	2,20
2010	2,36
2011	2.70
2012	3.58
2013	4.76
2014	5.72
2015[1]	6

المصدر: الإدارة العامة للجمارك- إدارة الإحصاء

يختلف علاج التضخم باختلاف مسبباته فالتضخم في السودان يرجع بصورة أساسية إلى أن السلع المستوردة تمثل أكثر من65% من مكونات سلة مقياس الأسعار الاستهلاكية، وأثبت الدراسات التطبيقية (دراسة لصندوق النقد الدولي وبنك السودان المركزي) للتضخم في السودان، أن معدلات سعر الصرف انعكس على الأسعار المحلية بنسبة 62%، وإن عدم الاستقرار الحالي لسعر الصرف وتزايد الفجوة بين السعر الرسمي والموازي الذي يصل إلى أكثر من 25% من أهم مسببات ظاهرة التضخم في السودان[2]. ولذلك يأتي العلاج للتضخم بوضع سياسات ملائمة لسعر الصرف وتوفير موارد النقد الأجنبي لدعم موقف الجنيه في سوق النقد الأجنبي،

[1] حتى شهر يناير 2015 إذ من المتوقع زيادته خلال الشهور القادمة

[2].صابر محمد الحسن ، التضخم الشبح الذي يسقط الاقتصاد السوداني الخرطوم 2014م

ويمكن تنفيذ ذلك بدعم القطاعات الإنتاجية لزيادة الإنتاج الوطني وزيادة الصادرات مع ضرورة تصنيع السلع بدلًا من تصديرها في شكلها الخام مما يؤدي إلى زيادة حصيلة النقد الأجنبي، مع إلزام البنك المركزي للبنوك التجارية بتمويل هذه القطاعات خاصةً القطاع الزراعي بنسبة لا تقل عن 30% من جملة التمويل المتاح.

مع تقديم الحماية الكافية للمنتجات المحلية من منافسة السلع المستوردة، مع حظر تصدير الجلود الخام والحديد الخردة لضمان وفرة هذه المواد للصناعة الوطنية. مع ضرورة الإصلاح الجمركي والضريبي الشامل بهدف تحسين الجهد الضريبي وذلك عن طريق ترشيد الإعفاءات وتوسيع القاعدة الضريبية والجمركية بدلًا من الزيادات الرأسية المتتالية في معدلات الضرائب والعمل على نظام جمركي أكثر عدالة ومرونة، ومراجعة الأوعية الضريبية و الإيرادية الأخرى ومنع التجنيب، وإن هذه الإجراءات ستؤدي إلى معالجة أحد مسببات التضخم المرتبطة بالإنفاق الجاري وعجز الموازنة، بجانب تخفيض الحاجة للجوء للتمويل بالعجز خاصة أنه أحد مسببات التضخم.

وفي مجال ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة فيما يتعلق بارتفاع تكلفة التمويل المصرفي ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص (Crowding Out) بإصدار الشهادات الحكومية لتمويل عجز الموازنة الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة التمويل إذ أن هوامش المرابحات لم تقل عن 10% طوال فترة الدراسة (وهي الصيغة التي تستحوذ على غالب التمويل). وعدم توفره في أغلب الأحيان، كما أن البنوك التجارية تستثمر في شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) بنسبة تفوق 40% مع تأجيل سداد ديون القطاع الخاص على القطاع العام عند استحقاقها، حتى بلغت قيمة الدين العام حوالي 26 مليار جنيه في نهاية عام 2010م، ويمثل الجانب الأكبر من هذه الديون ديون للمصارف التجارية في شكل صكوك أو ديون القطاع المصرفي المتعثرة فأفضى

ذلك إلى تهديد مراكز المصارف المالية وإضعاف قدراتها على الوساطة المالية والقيام بدورها في تمويل القطاعات الإنتاجية.

وفي مجال إصلاح السياسات النقدية لابد من ترشيد سياسات البنك المركزي لمنع الإفراط السيولي والنقدي عن طريق احتواء التصاعد في نمو عرض النقود بتخفيض التمويل بالعجز وإيقاف تغطية عجوزات المالية سواء كان في مجال الضمانات أو الأوراق المالية (شهامة والصكوك) وإيقاف الممارسة الحالية بتغطية دعم المنتتجات البترولية والقمح و دفعيات الحكومة نيابة عن المالية وأن هذه الإجراءات هدفها تخفيض النمو المفرط في عرض النقود بحيث تكون معدلات نمو الكتلة النقدية في حدود السلامة وما يضمن السيولة المناسبة للاقتصاد.

ثالثًا: مستويات العمالة (البطالة)

تعرف منظمة العمل الدولية المتبطلين وفقًا للتعريف القياسي الوارد في مؤتمر إحصاء العمل سنة 1983م بأنهم السكان في سن العمل بين (15-59) بدون عمل ويحتاجون للعمل خلال فترة مرجعية محددة

ومن الطبيعي في الحالة التي يعيشها الاقتصاد السوداني بأن لا يولد فرص عمل جديدة بالقدر الذي يقلل من نسبة العاطلين عن العمل و خاصةً خريجي الجامعات، وذلك نتيجة السياسات الاقتصادية غير الداعمة للقطاعات الإنتاجية، والبيئة الاستثمارية الطاردة، وتعذر دخول استثمارات جديدة كان يمكنها توليد فرص عمل جديدة، بالإضافة للهجرة من الريف إلى المدن التي تسببت في تدهور القطاع الزراعي وقلة الأيدي العاملة في هذا القطاع وتظهر هذه المشكلة جليًّا في فترات الحصاد، مع تحول هؤلاء إلى أعمال هامشية في المدن ، ولتشكل مشكلة اجتماعية واقتصادية في آن واحد (تريُّف المدن).

والسودان كواحد من الدول النامية يعاني من تفشي البطالة بصورة كبيرة وحسب المسح الذي قامت به وزارة العمل والتنمية البشرية والذي ظهرت نتائجه في

ديسمبر 2011م بأنه يقدر معدل البطالة بحوالي 18.5% وهذا المعدل يقارب المعدل من مسح القوى العاملة 1990 م شمال السودان وهو 16.5%، أما الأعداد المطلقة فقد تضاعفت من 884,836 نسمة إلى 1,750,000 نسمة وتعتبر الظاهرة في تزايد نسبة لمرحلة التحول الديمغرافي التي يمر بها السودان وزيادة الوافدين الجدد على سوق العمل بما في ذلك زيادة مشاركة النساء في العمل.

ويتراوح المعدل 13.3% للذكور مقارنة 32% للإناث بينما يتراوح بين 22.9% و16% للحضر والريف على الترتيب، ومن الملاحظ أن وقع البطالة أكبر على الشباب والنساء.

جدول (3-14)

جدول يوضح معدل البطالة حسب النوع ونمط السكن

العمر	المجموع			حضر			ريف		
	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
15+	18.5	13.3	32.0	22.9	15.0	43.9	16.0	12.3	25.6
15-19	22,0	27,9	15,6	13,0	18,8	7,0	27,0	33,0	20,5
20-24	42,8	57,5	27,4	37,1	49,1	24,5	46,8	63,5	29,5
25-29	59,6	84,0	38,2	59,4	81,5	40,9	59,8	85,5	36,5
30-34	64,7	92,7	39,0	64,9	91,6	40,1	64,6	93,5	38,3
35-39	66,2	96,6	37,5	65,5	96,4	34,9	66,7	96,7	39,0
40-44	65,7	96,7	34,4	65,4	96,0	34,1	65,9	97,1	34,6
45-49	68,2	97,3	35,9	65,6	96,9	29,0	69,8	97,7	40,1
50-54	65,9	95,3	30,3	62,1	95,8	26,9	68,4	95,0	33,0
55-59	65,4	93,3	29,5	61,9	92,9	25,6	67,9	93,5	32,6
60-64	61,1	86,6	24,2	56,5	85,8	17,7	64,0	87,1	28,5
65+	41,3	59,6	11,9	35,0	52,7	10,4	44,8	63,2	12,9

المصدر: مسح قوة العمل 2011م وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل

جدول(3–15) يعكس معدل بطالة الشباب 15–24 مقارنة بالكبار25 فأكثر ويلاحظ أن البطالة وسط الشباب تزيد عن ضعف البطالة وسط الكبار 33.8% مقارنة 14.5% أما في الحضر فإنها تبلغ 49% للشباب مقارنة ب17% للكبار وتبلغ في الريف 27% مقارنة ب 12.8% للشريحتين على الترتيب ويقع عبء البطالة على الشباب من الإناث في الحضر حيث يبلغ ضعف الكبار من الإناث 74% مقارنة ب 36%. يلاحظ أن نسبة التقنيين في هيكل القوة العاملة تقل عن نسبة الاختصاصيين بينما نسبة خريجي التعليم التقني و التقاني والمهني تقل عن 1% لكل منهم من جملة المشتغلين نتيجة للتركيز على التعليم الأكاديمي مما يستدعي بذل جهد أكبر في ابتكار وسائل تؤدي إلى تحسينات في تأهيل هذه الفئات بما يفضي إلى زيادة إنتاجية العمل.

جدول (3–15)

يوضح بطالة الشباب

العمر	المجموع			حضر			ريف		
	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
الشباب (15 – 24)	33.8	28.6	44.8	49.4	38.5	74.1	27.0	24.0	32.9
الناضجين (25 فأكثر)	14.5	9.6	28.0	17.2	10.2	36.4	12.8	9.2	22.9

المصدر: مسح قوة العمل 2011م وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل

يستنتج من التحليل السابق أن البطالة الصريحة في السودان متزايدة وهي أعلى من المتوسط العالمي (13.2) والعربي (15) إلا أنها أفضل من بعض الدول الأفريقية الشبيهة: كينيا (40) و جنوب أفريقيا (21) والعربية: موريتانيا (20) واليمن

(35) [1]. وكما يقع عبء البطالة وسط الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل من الجنسين

ويوضح هيكل القوة العاملة وضعًا مهنيًّا ومهاريًّا متدنيًّا، مما يستدعي جهدًا متواصلًا في إعداد قوة العمل يفضي إلى زيادة الإنتاجية كشرط ضروري لتحسين الأحوال المعيشية للمشتغلين، ومن هم تحت نفقتهم.

جدول (3-16)

يوضح معدلات البطالة في السودان

%

العام / البيان	2010	2011	2012
معدل البطالة	17.7	18.3	18.7

المصدر وزارة المالية والاقتصاد الوطني

وإذا كان للسياسة المالية أثرًا سالبًا إذا لم تخصص الموارد الكافية للقطاعات الإنتاجية فكانت نسبة الإنفاق التنموي منسوبًا إلى الإنفاق العام 11% في العام 2012 و 9.6% في العام 2013م كما أنها لم تقدم السياسة المالية التسهيلات والإعفاءات التي من شأنها زيادة الاستثمارات وقيام المشاريع المنتجة والتي بدورها توفر فرص عمل جديدة.

أسباب تزايد معدلات البطالة في السودان:

هناك عدة أسباب أدت إلى تزايد معدلات البطالة في السودان أهمها:

[1] وزارة التنمية والموارد البشرية والعمل مسح قوة العمل 2011م ص 19

1- عدم تخصيص الموارد المالية الكافية في الموازنة العامة، مع عدم التنسيق مع السياسة النقدية لتوجيه التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية خاصة القطاع الزراعي الذي يضم نسبة تفوق 75 % من القوى العاملة في السودان.

2- عدم تخطيط الموارد البشرية إذ لم يجد تخطيط الموارد البشرية الاهتمام اللازم في السودان ويظهر ذلك في عدم ملاءمة مشروعات التنمية لمتطلبات التنمية المتوازنة والتي ينعكس أثرها على مستوى المعيشة ويسهم في التوازن الديمغرافي والتنمية الريفية المتوازنة [1].

3- ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص لتمويل نفقاتها الجارية، ودون الاستفادة من هذه الأموال في مشروعات تحقق عائدًا وتوفر فرص عمل جديدة.

4- عدم التخطيط التعليمي حيث تشير كل الدلائل إلى عدم ارتباط التعليم في السودان بتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، أكبر دليل على ذلك تهميش التعليم الفني وضعف الجانب التجريبي في التعليم[2].

5- عدم التنسيق بين برامج التدريب وسياسة التوظيف، و نشير هنا إلى التضارب بين الأعداد الكبيرة بين الخريجين، وعدم وجود الفرص المناسبة للتدريب وذلك لغياب مراكز التدريب وانعدام التنسيق بين التدريب والسياسات التعليمية والاقتصادية السائدة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك نجد أن هناك تضاربًا بين الأعداد المتزايدة من الخريجين الجامعيين وتناقص فرص العمل نسبة لعدم تلبية مستوى النمو والنشاط الاقتصادي.

6- الأوضاع السياسية ونزوح الآلاف من مناطق الإنتاج (خاصة مناطق الإنتاج الزراعي)

[1] حسن بشير محمد نور، بحوث في الاقتصاد العام، دار نضر للطباعة سورية 2008 ص177

[2].مرجع سبق ذكره ص178

7- الهجرة الداخلية والخارجية: ونجد أن الهجرة الداخلية منها هجرة ريفية – ريفية وأخرى ريفية حضرية، أما الهجرة الخارجية والتي بدأت في السبعينيات من القرن الماضي فقد أخذت طابعًا إيجابيًّا في مراحلها الأولى نسبة لفرص العمالة الأفضل ذات الأجور المرتفعة، و أسهمت في تدفق التحويلات بالعملات الصعبة إلى داخل السودان بالإضافة إلى مساهمتها في فك مشكلة البطالة، أما في مراحلها اللاحقة فقد تحولت إلى استنزاف العقول والعمالة الماهرة قبل أن تتحول إلى ظاهرة للهروب الجماعي إلى بلدان المهجر خاصةً وسط الشباب[1].

8- ديون السودان العالقة وعدم تمكن السودان من الحصول على قروض جديدة ميسرة من المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي كان من الممكن أن تسهم في قيام مشاريع إنتاجية توفر فرص عمل جديدة.

9- ضعف الاستثمارات الأجنبية وذلك لعدة أسباب:

1- عدم استقرار السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتمويلية وسياسات سعر الصرف) وهي من أهم التحديات التي تقابل الاستثمار في السودان.

2- ضعف البنية التحتية من خدمات: مياه و كهرباء و طرق وكباري و مستشفيات ... إلخ.

3- عدم الاستقرار السياسي والأمني، و هو من العوامل الطاردة للاستثمارات.

4- الحصار الاقتصادي الأمريكي ومنع الشركات من الاستثمار في السودان (مع تطبيق عقوبات على الشركات المخالفة) وتبلغ الاستثمارات العربية 676 مليار دولار لم يجذب منها خلاف3 مليارات دولار، وكان السودان بين أكثر ثلاث دول جاذبة للاستثمار وقد بلغت الاستثمارات العربية فقط حوالي 19,8% من الناتج المحلى، لكن بسبب الحصار والوضع الاقتصادي انخفض حجمها وتعرض المستثمرون الأجانب

[1]. مرجع سبق ذكره ص175

بالسودان – شركات البترول والاتصالات والتجارة والصناعة والزراعة والخدمات – لخسائر فادحة من جراء المعاملات الخارجية نتيجة لصعوبة تحويل رؤوس الأموال من و إلى بلد المنشأ و استخدام سله متعددة من العملات الموازية للدولار. وكما فقد السودان كثير من فرص التقدم التكنولوجي نتيجة لحظر التكنولوجيا الأمريكية المتطورة في المجالات المختلفة من الانتقال إلى السودان كما أثر الحصار الاقتصادي على إيرادات النقد الأجنبي والقروض والاستثمارات الداخلية والخارجية و بالتالي أثر ذلك ليس على الإنتاج والإنتاجية فقط و إنما أيضًا على الاستخدام. كما كان من المتوقع أن توفر إجمالي الاستثمارات العربية حوالي 370 ألف وظيفة باجر منتظم ومجز. وقد استهدفت هذه المشاريع تحديث القطاع الزراعي وتقنياته و إقامة الكثير من المصانع للاستهلاك المحلى والصادر إلا أن الحصار المصرفي الذي تسبب في عدم تحويل رؤوس الأموال المخصصة للاستثمارات حال دون قيام هذه المصانع [1].

5- ارتفاع تكاليف الإنتاج في الاقتصاد السوداني من الملاحظ أن أسعار عناصر الإنتاج في السودان ترتفع حتى عن دول الجوار، فلا زالت تكلفة الأجور تمثل أحد أسباب ارتفاع عناصر الإنتاج السودان وهو ما أفصح عنه العديد من المستثمرين. حيث أن هوامش المرابحات لم تقل عن 10% وكذلك أسعار الطاقة الكهربائية وكذلك الحال في أسعار المنتجات البترولية، كما أن أسعار الأرض عالية مقارنة بدول الجوار مثل أثيوبيا وجيبوتي كذلك، ويرتبط بكل ذلك ارتفاع تكلف التشييد والبناء وارتفاع تكاليف النقل، ويلحق بارتفاع تكاليف الإنتاج بقية الخدمات الأخرى.

[1] وزارة التجارة تقرير عن الخسائر الاقتصادية من الحصار الأمريكي علي السودان 2014، ص 6-7

6- (ارتفاع كلفة الإنتاج) يعد أكبر التحديات التي تقابل انسياب وتدفق الاستثمارات ويضيف البعض تكاليف التخليص ورسوم الموانئ والرسوم الحكومية الأخرى[1]

7- الإجراءات البيروقيراطية في تسجيل الشركات وبدء النشاط التجاري، ويمكن أن نعتمد في هذا على ما جاء في تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي لعام 2014م. ويوضح الجدول (3-17) ترتيب السودان في قائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وهو (يضم 189 اقتصادًا)[2]، جاء كالآتي:

جدول (3-17)

يوضح سهولة ممارسة الأعمال في السودان

DB 2014مرتبة	DB 2015مرتبة	المواضيع
132	139	بدء النشاط التجاري
158	160	استخراج تراخيص البناء
115	136	الحصول على الكهرباء
45	46	تسجيل الملكية
163	165	الحصول على الائتمان
174	174	حماية المستثمرين الأقلية
135	139	دفع الضرائب
164	162	التجارة عبر الحدود
163	163	إنفاذ العقود
155	156	تسوية حالات الإعسار

المصدر: البنك الدولي تقرير ممارسة الأعمال، جمهورية السودان، للعام 2014-2015

1،أحمد مجذوب أحمد علي، الاقتصاد السوداني ، مطابع السودان للعملة المحدودة ، السودان 2013 ص 169-170.

2.البنك الدولي – تقرير ممارسة الأعمال 2014-2015 – جمهورية السودان، ص 2

8- غياب المعلومات الدقيقة والدراسات الواقعية و إهمال المؤسسات القائمة.

9- المشاكل القانونية حول ملكية الأراضي تسببت هذه الإشكالية في فشل كثير من الاستثمارات. وجعل دستور 2005م سلطة الأراضي شأنًا ولائيًّا؛ و هذا الخيار لا يحقق المصالح القومية وكذلك لا يلائم دولة حديثة التكوين مثل السودان[1]. وبالرغم من أن الدولة اتخذت بعض الإجراءات الإدارية و التنسيقية في تمرير بعض القوانين والتشريعات بجمع الولاة للحصول على موافقتهم أو الحصول على تفويضات للمجلس التشريعية الولائية لبعض القضايا المتصلة بالأراضي، وأفضل شاهد على ذلك قانون الاستثمار الأخير الذي تم طرحه على الولاة للضمان تأييدهم لما جاء فيه، ولكن تبقى هذه الإجراءات عاجزة عن تحقيق التنمية المستدامة التي يتطلع لها الجميع، ومؤكدة على أهمية مراجعة موضوع الأرض في الدستور وجعل سلطاتها اتحادية تحت إمرة مفوضية قومية تمثل فيها الولايات.[2]

10- وضع ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية حيث يعاني ميزان المدفوعات من عجز مستمر وارتفاع حجم المديونية الخارجية والتي بلغت بنهاية عام 2013م 43.8 مليار دولار

11- عدم وجود ضمانات للمستثمرين الاجانب ونجد أن السودان جاء في المرتبة 174 من 189 اقتصادًا في حماية المستثمرين وهي مرتبة متأخرة جدّا.

12- العادات والتقاليد التي قد تقف حاجزًا منيعًا لهذه الاستثمارات.

رابعًا: التوازن الخارجي:

يمثل ميزان المدفوعات حصيلة إفرازات الأداء في النشاط الاقتصادي الخارجي مثل التصدير والاستيراد والتحويلات الخاصة وتحركات رأس المال وعليه

[1] أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 26

1. مرجع سبق ذكره، ص 27

يعتبر ميزان المدفوعات مرآة النشاط الاقتصادي في الإنتاج والاستثمار والادخار ويتأثر موقف ميزان المدفوعات بالأداء المالي والنقدي وبما يترتب على ذلك من تغيرات معدلات التضخم ونظام سعر الصرف كما يتفاعل سلبًا وإيجابًا مع الأوضاع الهيكلية في الاقتصاد.

الحساب الجاري:

يعتبر موقف الحساب الجاري أحد المؤشرات المهمة في الاقتصاد الكلي، شأنه في شأن معدلات التضخم ونظام سعر الصرف من التغيرات المتحركة التي ترتبط بالمتغيرات الأخرى، ولان الحساب الجاري يؤثر ويتأثر بتلك المتغيرات فلابد من إيجاد التناسق بينه وبين معدلات التضخم ونظام سعر الصرف وأن إي خلل في التناسق بينها يؤدي إلى خلل في الطلب الكلي وبالتالي يؤثر على التوازن بين الطلب والعرض الكليين، مما يؤدي إلى الارتباك في الاستقرار الاقتصادي فان معدلات التضخم العالية تؤثر على تكلفة الإنتاج فتضعف القوة التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية، كما أن أسعار الصرف غير الواقعية تؤثر سلبًا على تدفقات الموارد الخارجية و إلى إضعاف القدرة التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية وبالتالي على أداء الحساب الجاري[1].

1.عبد الوهاب عثمان شيخ موسى منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان (الجزء الأول)، مطبعة برنتك للطباع والتغليف، السودان 2012 ص 798.9

جدول (3-18)

يوضح موقف الحساب الجاري خلال الفترة (2007-2011م)

مليون جنيه

	2007	2008	2009	2010	2011
الحساب الجاري	(2,835.2)	(2,508.3)	(2647.6)	157.2	86.0
1- الصادرات	8879.2	11670.5	8257.1	11404.3	9598.6
بترول	8418.5	11094.1	7236.8	9695.2	7304.4
أخرى	460.7	576.4	1020.3	1,709.1	2294.2
الواردات	7722	8229.4	(8,528.0)	(8839.4)	(8204.23)
مشتريات الحكومة	1,372.8	1,062.3	(196.8)	178.0	80.9
مشتريات القطاع الخاص	6349.6	7167.1	8331.2	8661.4	(8,046.3)
1+2الميزان التجاري	1,156.8	3,441.1	270.9	2564.9	1470.0
حساب الخدمات والدخل	(3,992.0)	(5949.4)	(2376.7)	2,407.7	(1,384.9)
متحصلات	3068.5	4559.9	33701	3751.9	2911.0
مدفوعات	(7060.5)	(16509.3	(5746.8)	(6159.6)	(4295.9)

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان.

الحساب الجاري هو نتاج الميزان التجاري وحساب الدخل والخدمات، وظل يحقق عجزًا من العام 2002م وحتى العام 2009م ويرجع ذلك السبب إلى أن حساب الخدمات ظل في حالة عجز مستمرة إذا بلغ العجز في العام 2008م (5949.4) واستمر ولكنه انخفض في عامي 2009-2010 إلى(2376.7) و2,407.7 مليون دولار على التوالي كما نجد أن هنالك انخفاض في الحساب الجاري من 6,241.8 مليون دولار في العام 2012م إلى 4,481.3 مليون دولار في عام 2013 بمعدل 28.2%

ويعزى ذلك لانخفاض العجز في الميزان التجاري بمعدل 59.5% بالرغم من الارتفاع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل 29.9% كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-19)

يوضح موقف الحساب الجاري لعامي (2012-2013)م

مليون

دولار

البند	2012	2013	معدل التغير
الحساب الجاري	(6,241.8)	4,481.1	(28.2)
العمليات المنظورة			
1- الصادرات(FOB)	4,066.5	7,086.2	74.3
بترول	955.0	4,013.0	320.2
الذهب	2,158.0	1,048.4	(51.4)
أخرى	953.5	2,024.8	112.4
2- الواردات (FOB)	(8,122.7)	(8,727.9)	7.5
واردات الحكومة	(598.3)	(851.8)	42.4
واردات القطاع الخاص	(7,524.4)	(7,876.1)	4.7
1+2الميزان التجاري	(4,056.2)	(1,641.7)	(59.5)
العمليات غير المنظورة			
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	(2,185.6)	(2,839.7)	29.9
متحصلات	2,599.4	3,419.8	31.6
مدفوعات	(4,785.0)	(6,259.4)	30.8

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

الميزان التجاري:

يتكون الميزان التجاري من متحصلات ومدفوعات التجارة الخارجية والتحويلات المرتبطة بها، ونجد أن هناك انخفاضًا في عجز ميزان التجاري من 4,056.2 مليون دولار إلى 1,641.7مليون دولار وذلك لارتفاع الصادرات من 4,06.5 مليون دولار في عام 2012 إلى 7,086.2 مليون دولار في 2013م ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام وارتفاع الصادرات غير البترولية والذهب بمعدل 112% كما ارتفعت قيمة الواردات من 8,122.7 مليون دولار في العام 2012م إلى 8,727.9 مليون دولار في العام 2013 بمعدل 7.5%[1].

[1]. تقارير بنك السودان المركزي لعامي 2012-2013

الخاتمة:

أولًا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- عدم وضوح السياسات المالية خاصة فيما يتعلق بجانب تخفيض الإنفاق العام. والكيفية التي يمكن تنفيذ هذه السياسات عبرها.

2- عدم الاتساق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في إدارة السيولة و تخصيص الموارد المالية للقطاعات الإنتاجية.

3- تعاني الموازنة الجارية للدولة من عجز مستمر، ويعني هذا أن الحكومة عاجزة عن مقابلة نفقاتها الجارية غير التنموية، وذلك ابتداءً من العام2009م حتى نهاية فترة الدراسة وتشكل تعويضات العاملين نسبة كبيرة من جملة الإنفاق حيث فاقت نسبتها 40% في إجمالي الإنفاق الجاري ونسبة تفوق 30% إلى الإنفاق العام في أغلب أعوام الدراسة وذلك نسبة للتوسع المستمر في النظام الإداري الفدرالي.

4- يعاني الاقتصاد السوداني من ما يعرف بالركود التضخمي(StagFlation) حيث ارتفاع معدلات التضخم والبطالة معًا.

5- مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص (Crowding Out) بإصدار الشهادات الحكومية لتمويل عجز الموازنة مما أدى إلى ارتفاع تكلفة التمويل، إذ أن هوامش المرابحات لم تقل عن 10% طوال فترة الدراسة (وهي الصيغة التي تستحوذ على غالب التمويل).

6- ضعف النفقات المخصصة للتنمية حيث تشكل النفقات الجارية نسبة تفوق 88% من جملة الإنفاق العام في أغلب الأعوام بينما شكلت أعلى نسبة لنفقات التنمية نسبة.17% في عام2007م كأعلى نسبة خصصت للتنمية خلال فترة الدراسة، ومع ضعف النفقات المخصصة للقطاع الزراعي، حيث شكلت نسبة أقل من 1% من جملة الإنفاق العام في بعض الأعوام، مع ضعف التمويل المصرفي مما انعكس سلبًا على

وضع ميزان المدفوعات حيث فاقت قيمة المواد الغذائية المستوردة 2,3 مليار جنيه في عام 2013م.

7- يعتمد النظام الضريبي في السودان على الضرائب غير المباشرة حيث تسهم بنسبة 90.4% في 2012م ونسبة 92.6% من جملة الإيرادات الضريبية في العام 2013 لذلك نجد الضرائب لها أثرها الواضح على ارتفاع المستوى العام للأسعار وذلك من خلال انتقال العبء الضريبي للمستهلكين.

8- فشل برنامج إحلال الواردات حيث زادت قيمة سلع إحلال الواردات من 1,868مليون دولار في العام 2012م إلى5,202 مليون دولار في العام 2014م.

9- تمثل صادرات الحبوب الزيتية نسبة 55.6% من قيمة صادرات المنتجات الزراعية النباتية ومع ذلك نستورد ما قيمته 158 مليون دولار من الزيوت النباتية وهذا يدل على ضعف قطاع الصناعة التحويلية.

10- عدم استجابة الصادرات والواردات لتخفيض سعر صرف الجنيه ويرجع ذلك لعدم مرونتها تجاه سعر الصرف، خاصة الصادرات الزراعية التي تعاني من مشاكل هيكلية، كما أن الواردات هي سلع استهلاكية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها.

11- عدم دقة الإحصاءات، والتضارب بينها في أغلب الأحيان.

12- انخفاض تحويلات العاملين من 3.178.0مليون دولار في العام 2010 إلى 1,376.2مليون دولار في العام 2013م بسبب الفجوة بين السعر الرسمي والموازي لصرف الجنيه السوداني.

13- يشكل زيت زهرة الشمس نسبة 74.4%من جملة الزيوت المستوردة وذلك بمبلغ 118,022مليون دولار

14- هناك تركيز جغرافي للصادرات السودانية حيث بلغت الصادرات إلى دولة الإمارات المتحدة 52.3% (الذهب) ونسبة 18.5% إلى الصين في عام 2012م، كما بلغت نسبة الصادرات إلى الصين 56.7% ونسبة 15.5% إلى دولة الإمارات المتحدة

في عام2013م وفي هذا خطورة كبيرة على الاقتصاد إذ تتأثر البلاد بتقلبات طلب هذه الدول على الصادرات وبالأزمات التي قد تحل بهذه الدول.

ثانيًا: التوصيات:

1- ضرورة رسم سياسة مالية محكمة في مجال الإيرادات والنفقات العامة.

2- التنسيق بين السياسات المالية والنقدية خاصة فيما يتعلق بتوجيه الموارد المالية، للقطاعات الإنتاجية وضبط المعروض من النقود.

3- تخفيض عجز الموازنة وذلك بوقف التوسع في الإنفاق الجاري، مع ضرورة تقليص النظام الإداري الفدرالي.

4- إن العلاج الحقيقي للتضخم يأتي بزيادة الإنتاج المحلي (العرض الكلي) وهذا بدوره يتطلب تخصيص الموارد المالية للقطاعات الإنتاجية والاهتمام بالقطاع الزراعي ومده بالبذور المحسنة والآليات والتقنيات الحديثة وتطوير مراكز البحوث ومع ضرورة تأهيل القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية (صناعة الغزل والنسيج – الزيوت – اللحوم...)، وتوفير التمويل المصرفي لهذه القطاعات.

5- إتاحة المجال للقطاع الخاص وتوفير فرص التمويل وذلك بتخفيض استثمارات البنوك التجارية في الأوارق المالية للحكومة وتوجيه هذه المبالغ لتمويل مشاريع القطاع الخاص.

6- زيادة النفقات التنموية مع إيلاء مزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعي وذلك لتمكينه من تحقيق معدلات نمو عالية، تمكنه من سد الاستهلاك المحلي وتصدير الفائض.

7- تشجيع الاستثمار الأجنبي والوطني في القطاع الزراعي بشقيه (الحيواني و النباتي) وتقديم التسهيلات والإعفاءات الضريبية من أجل النهوض بهذا القطاع.

8- زيادة الإيرادات العامة للدولة وذلك بتوسيع الوعاء الضريبي (المظلة الضريبية)، التوسع أفقيًا مع وقف التوسع الرأسي مع ضرورة إصلاح النظام الضريبي مع الالتزام بالقواعد العامة للضريبة.

9- الوقف التدريجي لتصدير المواد الخام وذلك بوضع الحواجز الجمركية لتصنيعها في الداخل، مع ضرورة زيادة الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية .

10- توفير التمويل للسلع المستهدفة في البرنامج الثلاثي وتلافي المشكلات التي وقعت عند تنفيذ البرنامج الخماسي للدولة.

11- تطوير مراكز الإحصاء وتدريب وتأهيل العاملين في هذا المجال، وذلك من أجل ضمان دقة الإحصاءات، و الخروج بمعلومات دقيقة يمكن أن تُبنى عليها السياسات والإستراتجيات في المستقبل.

12- وضع السياسات الملائمة لجذب العملات الحرة عبر القنوات الرسمية مع وضع ضمانات كافية للمتعاملين في هذا المجال.

13- زيادة المخصصات المالية لقطاع الصناعة التحويلية مع ضرورة تصنيع السلع عوضًا من تصديرها في شكلها الخام وذلك من أجل زيادة إيراداتها من العملة الصعبة ، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة.

14- التنويع السلعي والجغرافي وفتح أسواق جديدة للصادرات السودانية، وذلك لتقليل المخاطر، وتحفيز تنافسية الصادرات السودانية وزيادة كفاءة الأداء والإنتاجية، و إيجاد الصيغ المناسبة لحماية المنتجين الوطنيين في ظل الالتزامات الخارجية الصارمة التي يفرضها الواقع الاقتصادي الدولي والإقليمي و أن يوجه الاهتمام الأكبر نحو الأمن الغذائي والصناعات الإستراتيجية مع اتباع معايير القياس الاقتصادي في ذلك التوجه والاهتمام بإنتاج محصول السمسم للتحقيق مزيد من الإيرادات وذلك لما يملك من ميزة تنافسية كبيرة في الأسواق العالمية.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

أولًا: المراجع والكتب:

1- أحمد مجذوب أحمد على،الاقتصاد السوداني، مطابع السودان للعملة المحدودة، السودان 2013م.

2- حسن بشير محمد نور ، بحوث في الاقتصاد العام ، دار نضر للطباعة ، سورية 2008م.

3- مهدي عثمان الركابي احمد،أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاقتصاد السوداني، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم 2012م

4- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان (الجزء الأول)، مطبعة برنتك للطباع والتغليف، السودان 2012م.

5- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان (الجزء الثاني) مطبعة برينتك للطباعة والتغليف، السودان 2012م

6- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان الاقتصادي، شركة مطابع العملة المحدودة، السودان2001م

ثانيًا: التقارير والنشرات:

1- البنك الدولي، النشرة الاقتصادية القطرية، جمهورية السودان- ديسمبر 2012م

2- البنك الدولي، النشرة الاقتصادية القطرية، جمهورية السودان- مايو2013م

3- صندوق النقد الدولي،التقرير القطري، جمهورية السودان- أغسطس 2014م

4- البنك الدولي تقرير ممارسة الأعمال2014- 2015م

5- وزارة التنمية والموارد البشرية والعمل مسح قوة العمل 2011م ص 19

6- وزارة التجارة ، تقرير عن الخسائر الاقتصادية من الحصار الأمريكي على السودان 2014م

7- تقارير بنك السودان المركزي للفترة 2013-2007م

ثالثا: المجلات والأوراق العلمية:

1- عيسى أحمد ترايو،مجلة المصرفي،مجلة ربع سنوية العدد (74) بنك السودان المركزي، سبتمبر 2014م.

2- حسن بشير محمد نور، مؤشرات الموازنة العامة للعام المالي2007م، أغسطس 2010م.

3- صابر محمد الحسن، التضخم الشبح الذي يسقط الاقتصاد السوداني، الخرطوم 2014م